

## التعليم الجامعي والتنمية البشرية

م.م. وسن محسن حسن/كلية العلوم للبنات - جامعة بغداد

## الملخص

## التعليم الجامعي والتنمية البشرية

نلاحظ ان قضية التنمية من اهم القضايا في العصر الحالي لاسيما في بلانا التي تصنف ضمن الدول المتخلفة والمقصو بالتنمية ليست تنمية رؤوس الأموال والانتاج فقط ولكن الأهم هو تنمية العقول فالتجربة التي مرت بها البلدان ومحاولات التنمية من الجوانب الاقتصادية فقط لم تصل الى الهدف المنشود نظراً لاهمالها النواحي الاجتماعية والثقافية فارتفاع المستوى الفكري العام لأناء الأمة هو معيار لتقدم هذه الامة العلمي والحضاري وهذا مايلاحظ في المجتمعات الانسانية عموماً فالنوعية للقوى البشرية ومدى استجابتها للتقدم فهي التي تحدد درجة التقدم او التخلف في الأمم. ومما يلاحظ ان العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة كبيرة جداً فهي تعود الى قناعة الكثير من الاقتصاديين في هذا العالم المعاصر بان قضية التعليم اصبحت حتمية تفرضها التنمية فالتعليم هو الركيزة الاساسية في البناء الحضاري للأمم فكلما ارتفع المستوى الفكري العام لأبناء الأمة ازدادت درجة حضارتهم وتقدمهم العلمي اي انه كلما كان النظام التعليمي اكثر كفاءة كلما ارتفعت درجة التقدم الحضاري فرغم وجود الكثير من الاسباب لحدوث التنمية مثل البيئة والاقتصاد والصحة وغيرها الا ان التعليم هو الالم حيث انه الأقدر على اعداد القوى البشرية التي تستطيع الاستجابة للتنمية وهكذا فاننا نجد ان خير دليل على ارتباط التعليم بالتنمية هو ماتشده بعض الدول المتقدمة التي استطاعت عن طريق اتخذها التعليم أداة لإحداث التنمية مثل اليابان والمانيا اللتان خرجتا من الحرب العلمية الثانية بهزيمة قاسية ولكنها استطاعت وعن طريق التعليم الوصول الى اعلى درجات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي.

من هنا تأتي اهمية البحث المطروح كون التعليم العالي شيطان اساس النهضة بعده ركناً اساس من اركان بناء الدول العصرية والمتعلمة القائمة على الفكر المتطور الجديد وعلى المشاركة المجتمعية في اطار الايمان المتزايد بان التنمية البشرية هي احدى الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بطبيعة الحال يتيح في نتائجه مزيد من الاندماج مع العالم الخارجي ويعزز من الانفتاح على الحضارات والثقافات بين المجتمعات.

المقدمة:-

يمر العالم بتأثير ثورة الاتصالات والانترنت بمرحلة يطلق عليها مجتمع المعلومات العالمي (Global information society) إذ يرى اصحاب الفكر التنموي انه يمكن استغلاله في بناء مجتمع المعرفة (Knowledge society) ان بناء هذا الانموذج في البلدان النامية يشكل تحدياً هائلاً بكل المقاييس, لعل أول مايتطلبه, استثمار الموارد والطاقات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطبيق الفجوة المعرفية التي تهدد المجتمع الانساني وتعرقل مساعي التنمية المستدامة ويشكل التعليم, وخصوصا التعليم العالي احد الحلقات المفصلية لتمكين البلدان النامية لإقامة مجتمع المعرفة كمحور للنهضة. إذ تزايد الاهتمام في العالم اليوم بموضوع توظيف التعليم العالي كقناة انتاجية وتنموية, الى الحد الذي اصبح فيه تقويم فعالية التعليم العالي يعتمد بشكل اساسي على ملائمة اهدافه لمتطلبات التنمية الشاملة في البلد الذي يمارس فيه التعليم وظائفه ومدى قدرته على مواجهة التحديات المختلفة.

وقد تم تحديد وظيفة العلم كسلاح يساهم في حماية الدولة وفي تقدمها الاقتصادي.وبات من المسلم به أن الجامعة الحديثة لم يقتصر دورها على مواجهة التحديات الانية فقط بل صار يمتد الى ممارسة الاستشراف والتنبؤ بالتحديات المستقبلية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمجابهتها قبل حدوثها. وان الجامعات تقوم بدورها في التنمية من خلال قيامها بأدوار متعددة ومتشعبة من اهمها الاسهام في تنمية الافراد تنمية كاملة وشاملة. وهذا يعني ان تنمية الموارد البشرية وزجها في المجالات الانتاجية بشكل فاعل, وقد اعطى هذا الجانب اهمية كبيرة من لدن خبراء الانتاج والتنمية والمختصين.

## المبحث الاول

## عناصر البحث

## اولا: مشكلة البحث

يتناول هذا البحث التعليم الجامعي والتنمية البشرية وهو موضوع مايزال من الموضوعات التي لم يسلط عليها الضوء بما يكفي من حيث الدراسة والبحث وصولا الى النتائج لغرض علاجها وعليه فان هذه الدراسة تاتي محاولة متواضعة في هذا الاطار. تعد الجامعات مركز اشعاع ثقافي وحضاري في المجتمع اذ هي المحرك الاساس للتغيير الثقافي والحضاري والاجتماعي. ويقاس تقدم المجتمعات من خلال تقدم ورقي التعليم الجامعي ، وهنا تبرز مشكلة البحث الحالي للاجابة على التساؤل الاتي :

- ما طبيعة العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية البشرية ؟

## ثانيا : اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خلال اهمية التعليم الجامعي ودوره الفاعل في رقي وتقدم الامة في مجالات الحياة جميعا السياسية والاجتماعية، والاقتصادية ، والثقافية ، والعلمية. اذ ان الجامعات هي التي ترفد المجتمع بالطاقات البشرية من اجل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، اذ كلما كان التعليم الجامعي متقدما وراقيا ومواكبا للتطور العلمي والحضاري كلما تقدمت المجتمعات، فضلا عن اهمية الموارد البشرية كونها الاساس في هذا الرقي والتقدم اذ مهما بلغت الموارد الاقتصادية والثقافية من رقي وتقدم تبقى قاصرة عن تحقيق التنمية الشاملة ما لم ترتبط بالتنمية البشرية . فالجامعات ركن اساس في التنمية البشرية اذ انها هي المسؤولة عن تزويد المجتمع بالطاقات العلمية والعملية و السياسية كي تتولى مهمة التغيير الاجتماعي و الحضاري .

## ثالثا: أهداف البحث

تعد اهداف البحث المسار او المسوغ المنطقي الذي نسعى الى بلوغه وفي ضوء ذلك حددت اهداف الدراسة بالاتي:

- ١ - الكشف عن طبيعة وما هية مشكلة نظام التعليم العالي والتنمية البشرية.
- ٢ - معرفة علاقة التعليم العالي وقدرته على تنمية الحراك الاجتماعي في المجتمع.
- ٣ - تقديم المقترحات والتوصيات التي ربما تقلل من حدة الاثار السلبية للمشكلة.

## المبحث الثاني

## تحديد المناهج العلمية

## مفهوم الجامعة (University): -

تعرف الجامعة بانها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة و أعراف وتقاليد اكااديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا

تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب. (١) الحريايوي ، علي ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠.

الجامعة مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية وهي أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي. وتطلق أسماء أخرى على الجامعة وبعض المؤسسات التابعة لها مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، مجمع الكليات التقنية، المدرسة العليا. وهذه الأسماء تسبب أختلاطاً في الفهم، لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر. فعلى الرغم من أن كلمة كلية تستخدم لتدل على معهد للتعليم العالي، نجد أن دولاً تتبع التقاليد البريطانية أو الإسبانية، تستخدم كلمة كلية للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة، وبالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عال للتعليم أو مدرسة.

يسمى المكان الذي تقوم عليه الجامعة بالحرم الجامعي. وتشمل المباني الرئيسية في الحرم الجامعي: قاعات المحاضرات ومبنى الإدارة والمكتبة والمعامل ومساكن الطلبة ومبنى اتحاد الطلبة الذي تقام فيه المناسبات الاجتماعية. في بعض الدول ربما كان للجامعة أكثر من حرم جامعي (فروع). فجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية لها فروع في أبها والقصيم كما أن جامعة الأزهر بمصر أيضاً تضم كليات كثيرة في جميع محافظات مصر تقريباً. وكذلك الحال في معظم الجامعات العربية. وينقسم المجتمع الطلابي في الجامعة إلى طلاب دراسات عليا وطلاب دراسات جامعية. فطلاب الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى ويدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه. أما طلاب الدراسات الجامعية فهم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة البكالوريوس.

كما تعرف الجامعة أيضاً بأنها منظومة تتكون من مجموعة من العناصر التي تشكل كلاً متكاملًا وتؤثر بقوة في بناء شخصية الطالب الجامعي، وتشمل هذه العناصر الأستاذ الجامعي والمناهج الدراسية والأنشطة الجامعية والإدارة الجامعية وكذلك المكتبات الجامعية .

كما تعرف الجامعة أيضاً بأنها (( مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساس هو خدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة )) . (٢) رحومة ، علي محمد ،

كما تعرف الجامعة على أنها تمثل مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها . وفي ضوء هذه التعاريف نلاحظ تأكيداً على أهم الأدوار والوظائف التي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع هي البحث العلمي والتدريسي وخدمة المجتمع.

#### مفهوم التنمية

تعددت المصطلحات الدالة على التنمية فانتقلت من التنمية بكل بساطة الى التنمية البشرية ، فالتنمية البشرية المستدامة فالتنمية الاجتماعية، فالتنمية الانسانية ، فالتنمية التي محورها الانسان..... الخ

وان برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي اصدر تقرير سنوي حول التنمية البشرية ، وهو تقرير كان له الفضل في اعادة التاكيد على مقولة ان البشر هم صانعو التنمية ويجب ان يكونوا هدفها.. واذا كان التقرير الدولي لبرنامج الامم المتحدة عام ١٩٩٠ قد ركز على ان التنمية البشرية تعنى بتكوين وتشكيل القدرات البشرية ، كما تعنى بالانتفاع بهذه القدرات ، فضلا عن طرحه مؤشرات لقياس التنمية البشرية يستند في مكوناته الى العمرالمتوقع عند الولادة والامام بالقرائة والكتابة والتقرير الثاني للتنمية البشرية ١٩٩١ ركز على كيفية تمويل التنمية البشرية ، ودعا الى خفض الانفاق العسكري والحد من انخفاض كفاءة القطاع العام ومن هروب رؤوس الاموال الى الخارج ، واستنصاح الفساد الاداري ، وركز تقرير عام ١٩٩٢ على الابعاد الدولية للتنمية البشرية وقد بلور هذا التقرير دليل الحرية بشكل واضح.

وبينما عرف تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣ التنمية بانها تنمية الناس من اجل الناس وبواسطة الناس من حيث توفير التعليم والصحة والتدريب . في حين ان التنمية من اجل الناس تركز على النمو الاقتصادي وضرورة توزيعه توزيعاً عادلاً على مختلف الفئات الاجتماعية ، اما التنمية بواسطة الناس ، التي شكلت محور التقرير، فهي تمثل المشاركة الشعبية على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وقد ادخل هذا التقرير مفهوم الامن الانساني ، بحيث اعاد تعريف الامن ليكون ( امن البشر وليس امن الارض فقط) وقد شكل هذا الاخير اي الامن الانساني محور التقرير الخامس الذي اصدر عام ١٩٩٤ وركز على امن البشر في حياتهم وعملهم ودخلهم وصحتهم وبيئتهم.(١)عمار،حامد،١٩٩٢،ص١٤٣

ان الصياغة الاولى لمفهوم التنمية البشرية عام ١٩٩٠ وكانت عامة جدا ولكن هذا المفهوم تطور تدريجياً ونضج وتم عرضه بصيغته المتحركة في تقارير التنمية السنوية التي تلت اذ تطور البعد المرتبط بالتمكين والمشاركة ليترشح كمركب من العناصر تحت اسم الحكم الصالح وتطور المصطلح نفسه الذي يستخدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي واستقر بصيغة التنمية البشرية المستدامة وفي تقرير "مبادرة من اجل التغيير" عرف المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي : هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو بل توزع عائداته بشكل عادل ايضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم ، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتوهمهم

للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم . ان التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء والطبيعة وتوفر فرص عمل ، وفي صالح المرأة انها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ، وتحافظ على البيئة تنمية تزيد من تمكين وتحقيق العدالة فيما بينهم نلاحظ ان هذا التعريف هو المرجع الاكثر استخداما فيما يختص بهذا المفهوم كما تعتمد منظمات الامم المتحدة .(١) عبد الحسن، اشواق، ٢٠٠٨، ص ١٥ .

مفهوم التعليم:-

ان التعليم هو عملية صناعة لأجيال المستقبل وأن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار واكثرها فائدة لان المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات وقد قيل:

(( إذا أردت ان تبني لسنة ابن مصنعاَ وإذا أردت ان تبني للحياة فأبني جامعة )) .

وقد اعتبر الجرباوي، حاجة المجتمع للجامعة مبرراً لوجودها اذ قال:

((أن الجامعات لاتعبر عن شرف أكاديمي أو مادي وإنما الداعي لوجودها هو حاجة المجتمع لها)).

أما الداجاني، فقد أثنى على الجامعة ودورها اذ قال:

((ليس هناك الا قلة من الأشياء الدنيوية تلو في المكانة على الجامعة، فحيثما توجد فإن العقول

الحرّة تندفع إلى البحث العميق غير المتحيز)).(٢) الجرباوي، علي، ١٩٩٧، ص ٣٠

ويؤكد التربويون أن عملية التعليم بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص لهما أبعاد كبيرة وخطيرة

في ان واحد، لان العملية التعليمية ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية وبقائية، بالاضافة

الى كونها عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل معين.(٣) زيداني، سعيد، ١٩٨٥، ص ٦٠

إن إدراك الواقع التعليمي ليس مقصوراً على التربويين وحدهم ، وإنما هو واجب يخص كل من يهتم

بمستقبل شعبه ومصيره، وان الجامعة في أي مجتمع كان لايمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير

الأجتماعي بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى وقد اعترف

الكثير من المربين بعلاقة التعليم الجامعي بالتنمية البشرية لأنهما يسعيان الى احداث الرقي

الاجتماعي وكما قال حكماء الصين منهم كونفوشيوس أن الرقي الذاتي هو اساس التقدم الاجتماعي

اما حكماء اليابان يقولون اغلب الدول تستثمر الثروة التي تحت القدم أما نحن نستثمر الثروة التي

فوق القدم في إشارة الى (الرأس اي العقل).

يعرف التعليم بأنه (نقل المعرفة، والمهارات، والقيم من المعلم الى المتعلم).

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن هنالك شروطاً أساسية بتوفرها تسمى هذه العملية أو تلك (تعلم) اذ

يشترط وجود المعلم ووجود المتعلم وهذا المعلم يقوم بعلمية نقل المعرفة، او المعارف، والمهارات،

والقيم الى المتعلم . اي ان التعليم يعد من أبرز الوسائل لاعداد الطاقات البشرية، وصقلها حتى أنك

تجد اجماعاً فيما بين الباحثين على (أن الحاجة الى التعلم) ضرورة من ضرورات البقاء، والنماء

للإنسان في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي زمان، ومكان، ومع تطور الحضارة الإنسانية وتعميقها أصبح حق الإنسان في أن يتزود بقسط معلوم من التعليم المنظم والمنتظم، من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية. (١) برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ص ٧٣

بل اننا نجد أنه وقبل أربعة عقود، ورد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام ١٩٤٨م على أن التعليم الذي كان بداية لجهود واسعة قامت بها الامم المتحدة من أجل تعزيز الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية جنباً الى جنب مع الحقوق المدنية والسياسية. والتعليم في شموله لا يقتصر على فئة عمرية، أو فترة زمنية محددة من عمر الإنسان، وهو ليس مقيداً بحال محدد هو التمدريس كما يشاع في الفهم الجزئي للتعليم أو الفهم السطحي له.

التعليم يبدأ عند الولادة ويستمر حتى الممات، ويحدث ضمن عدد من السياقات المختلفة البيت، مجموعة الأقران، المجتمع المحلي، المجتمعات التي تنتمي اليها المدرسة، مكان العمل... الخ.

وتبدو أهمية الاستاذ الجامعي، بوصفه ناقلاً للمعارف المختلفة التي تربط الأصالة بالمعاصرة لانه يمثل الدعامة الاساسية للتعليم الجامعي، فهو محور الارتكاز في تحقيق الاهداف والأنشطة المنشودة.

## المبحث الثالث

## لمحة تاريخية عن تطور الجامعة في المجتمع

## علاقة الجامعة بالمجتمع:-

إن اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح امر ضروري تعرضه المتغيرات المعاصرة, لذا فإن خدمة الجامعة للمجتمع تعني الإسهام في معالجة مشاكله, كما تعني الموقف الناقد الإيجابي منه للإسهام في تطويره والارتقاء به. معنى ذلك أن ((الجامعات ترتبط عضويًا بمجتمعاتنا وتعبر في أدائها عن الفلسفات التربوية لهذه المجتمعات وتسهم في صياغة مستقبلها)).(١) مصطفى، عدنان ياسين، ٢٠٠٩، ص ٥١. ويمكن تمييز خمسة مراحل تاريخية لعلاقة الجامعة بالمجتمع:-

١-المرحلة الأولى: وهي التي تبدأ بنشأة الجامعات في العصور الوسطى حيث كانت الجامعات لا تهتم إلا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية, وكانت الجامعات في تلك المرحلة تكاد تكون منفصلة تماماً عن المجتمع .

٢-المرحلة الثانية: وهي في عصر النهضة والأكتشافات الجغرافية وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم لغرض التعرف على أسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها .

٣-المرحلة الثالثة:هي المرحلة التي نتجت عن الثورة الصناعية والتكنولوجية وفيها ظهرت كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظهرت الحاجة الى الأهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك وتحولت الجامعات من جامعات تعنى بفكر الرجل الحر الى جامعات تعنى بإعداد الشباب للمهن الرفيعة المختلفة وتعد مراكز للآداب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية, وإنما قطعت شوطاً كبيراً في الدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية الاجتماعية.

٤-المرحلة الرابعة: والمرحلة الرابعة لعلاقة الجامعة بالمجتمع فقد فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية حتى اصبح المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد وعلى الجامعة إما أن تستجيب للحاجات او تنعزل عن المجتمع, وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات بالإضافة إلى الحاجات الخاصة بأفراد المجتمع, وهذا يعني ألا تقتصر الجامعة خدماتها على أبنائها او خريجها فقط , بل تمتد خدماتها لأبناء المجتمع جميعاً من غير طلابها, وذلك ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية, وهذا يعني ان تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة بحيث تمتد الجامعة خارج اسوارها وتتداخل في المجتمع, وكذلك يمتد المجتمع فروعه داخل الجامعة بحيث تستطيع الجامعة ان تحل مشكلاته.(٢) عبد الرؤوف، طارق، ٢٠٠٧، ص ٥.

٥-المرحلة الحالية: من حياة العالم تتسم بسرعة التطور والتغير مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب لملاحظة هذا التطور.



ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه اليوم، هل تؤدي الجامعة وظيفتها المؤثرة في تطوير المجتمع وبنائه أم العكس؟

أن مانشاهدُه على صعيد الواقع إن وظيفة الجامعة الآن متأثرة إلى حد كبير بالمحيط الثقافي والاجتماعي فالمجتمع هو الذي يسير الجامعات ولسيت الجامعات هي التي تؤثر في المجتمع وتقوده. يلاحظ ان الجامعات تسود فيها الواسطة والمحسوبة والتدخل في العلاقات وهذه الظاهرة تبرز بشكل واضح في المجتمعات التقليدية، إذ تسبق فيها تكويناتها الاجتماعية تنظيماتها السياسية، إي إن المجتمع (Society) إنما يكون فيه أسبق زمن وأقدم عمراً من الدولة هذا السبق للمجتمع على الدولة في المجتمعات، زاد في حجم المجتمع على حساب الدولة إلى الحد الذي يمكن فيه للمجتمع من أن يحتوي الدولة نفسها. ومما يلاحظ إن مثل هذا التفاوت بين نقل وفاعلية كل من المجتمع والدولة، إنما يبرز في أختلاف وظيفة كل من هذين النظامين. إذ في الوقت الذي تؤكد فيه الدولة على القوة (Power) تكيفها لتتحول الى سلطة (Authority) وحكومة (Government) وإدارة (Administration) ووضعه موضع التنفيذ عن طريق القضاء، فإن المجتمع يعتمد على الإقناع الذي عن طريقه يحقق التوافق مما يسقط الخلافات بين الجماعات والأفراد عرفياً. (١) مصطفى ، عدنان ياسين ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦ .

من هنا يمكن القول ،إن في المجتمع العراقي اليوم يوجد خطين متوازيين لكل من الدولة والمجتمع، الاول:خاص بالدولة يجمع بين :القوة - السلطة - الحكومة - الإدارة - القانون - القضاء.

والثاني خاص بالمجتمع يعتمد الإقناع - التوافق - العرف - الوصال - التصالح.

أن الأختلاف في خطي هاتين الممارستين لكل من الدولة والمجتمع هو المحور الاساس في تكوين خصائص وسمات كل من المجتمعين الثابت والنابت. ففي المجتمع النابت يتبع فيه المجتمع الدولة بفعل سبق الدولة للمجتمع زمنياً، فإن المجتمع يكون متقدماً على الدولة في المجتمع الثابت. وقد يستعمل المجتمع تقدمه وسبقه للدولة فيعتمد الى احتوائها أو نقل أساليب تعامله اليها، مما يجعل الخط الفاصل بين العرف والقانون والقيم والمعايير واهياً.

ويحول دون بناء مؤسسات تحديثية فاعلة. وقد يخترق مثل هذا التداخل بين أسلوبين عمل كل من الدولة والمجتمع حتى الدوائر القرارية العالمية. ويظهر هذا التداخل جلياً في العراق اليوم في إدارة الدولة ومؤسساتها وصولاً الى اعلى سلطة تشريعية وتنفيذية. وقد تجلت هذه الحالة فأحدثت حالة من الإختلال الأنمائي إذ ان التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع العراقي لم تتمكن من بلورة وعي اجتماعي صحيح يقوم على المواطنة والانتماء، بل أدى الى ارتباك أنتمائي وهذا أدى الى ارتباك اجتماعي ومن ثم ارتباك مجتمعي، وهذه القضية هي محور المشكلة (مشكلة الأنتماء ومشكلة المواطنة) والتي هي مشكلة المجتمع المحلي في محاولته لإقامة المجتمع المدني.

نقف هنا قليلاً لنؤكد إن من بين أهم العوامل الضاغطة والدافعة الى النموذج المعرفي الجديد لجامعة المستقبل دور الجامعة في خدمة المجتمع، وتعزيز قيم التماسك الاجتماعي، والوحدة الوطنية، وإشاعة ثقافة التسامح والحوار الى جانب القضايا المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة.

التعليم والتنمية البشرية:-

لقد أستحوذ موضوع التعليم, وعلاقته بالتنمية البشرية, حيزاً كبيراً من اهتمام الكتاب والباحثين والعلماء سواء ماكان منهم التربوي, أو الاجتماعي, أو السياسي لعلمهم أن التعليم هو الاداة التي تقوم على اعداد العنصر البشري, ورفع درجة كفاءته.

وان الوظيفة الاساسية للجامعة هي خدمة المجتمع خدمة شاملة. وقد أرتبطت الجامعات في العالم بالتنمية بشكل قوي, ويشكل متصاعد بعد الحرب العالمية الثانية, حيث ازداد ارتباطها بالمجتمع بواسطة البحوث التطبيقية ذات العلاقة, ووجهت الخطط الدراسية نحو الإعداد الهادف للقيام بأعمال موصوفة ومحددة في المجتمع سواء في الصناعة أو الزراعة أو الإدارة. وأن التعليم هو طريق العراق للتحديث, لاسبيل غيره ولاسبيل دونه. من هنا أصبح من المسلم به إن المعرفة هي التنمية, وفي ظل العولمة بات الكلام عن المعرفة knowledge بوصفها هي الفيصل, وهي العنصر الحاكم في قضية التنمية حيث أن التنمية هي المعرفة, والمعرفة هي التنمية, فلايمكن تحقيق تنمية شاملة للمجتمع بدون المعرفة. وباتت المعرفة تؤثر على مستوى الرفاهية ونوعية الحياة والاجور, لأنها تتحكم في مفهوم ومستوى الرفاهية, وكيفية تعامل الإنسان مع مدخلات الرفاهية. (١) ابو ملحم , احمد , ١٩٩٨ , ص ٢١ .

لقد أصبحت المعرفة هي أساس النمو الأقتصادي, والتطوير الذي حدث في موقع التعليم ومكانة المعرفة بصفة عامة انتقل بنا الى ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة. وبات اليوم اكثر من أي وقت مضى , إن كل نماذج قياس مصادر النمو تعتبر إن الزيادة في النتائج لاتعود فقط أو بالأساس الى كمية رأس المال المادي وكمية العمل المستخدمة ولكن الى الاستخدام الذكي لهذه الموارد ,من خلال المعارف وفي قلبها التعليم .

وكما يعتقد فيليب كومبز ان تنمية الموارد البشرية من خلال النظام التعليمي يعد عاملاً رئيساً بالنسبة للتنمية الاقتصادية, وعنصراً مهماً من عناصر الأستثمار القومي من أجل اعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب التنمية .

وهذا يظهر لنا ويوضح أن الادوار المجتمعية للتعليم على صعيد الحياة هي اكثر شمولاً وتتجاوز الى حد بعيد تلك النظرة الضيقة, التي كان ينظر بها البعض, على أن التعليم ماهو الا خادم لقطاع الاقتصاد, وسوق العمل , من خلال المهارات والمعارف والخبرات, هي متغيرة ومرحلية.

وهناك علاقة جوهرية بين معدل النمو الأقتصادي ومستوى التعليم وقاعدة رأس المال البشري, ثمة قضية اخرى تجدر الإشارة اليها, وقد ثبت في العديد من البلدان ان التعليم هو الوسيلة الحقيقية لحل مشكلة إعادة توزيع الدخل والتصدي لمشكلة الفقر. وهناك تجربة في العراق في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. ينبغي إحداث تغيير في هيكلية ونمط توزيع الدخل من خلال إعادة توزيع الثروة والارض والإصلاح. (١) الثبتي , مليجان معيض , ٢٠٠٠ , ص ٢١٤ .

أن القضية الجوهرية التي نركز على إثارته في هذا المجال هو عدم وجود ترابط بين نظم التعليم العالي وخطط التنمية , ففي أحيان كثيرة نجد إن النهج الذي يتبعه المخططون في التعليم العالي يبدو

غير ملائم ولا يتناسب مع احتياجات التنمية في القوى العاملة، وربما يعد هذا احد الأسباب الرئيسية التي تشكل عائقاً كبيراً أمام عدم تمكن نظم التعليم من إن تكون أكثر تجاوباً من حاجات التنمية؛ ونتيجة لهذا الوضع نجد أن هنالك فائضاً كبيراً في أعداد الخريجين الذين يعانون من البطالة في مجالات اختصاصهم من جهة، ونلاحظ من جهة أخرى نقصاً كبيراً في انواع الخريجين الذين نحتاج إليهم في ميادين أخرى. والسبب الرئيسي لهذه المعضلة يكمن في السياسات الحالية للقبول والمعايير التي تتبعها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

على صعيد آخر نجد إن مؤسسات التعليم العالي غالباً ما تركز على القيام بوظيفة واحدة هي وظيفة التعليم، مع بروز نوع من الإهمال في التقدم لوظائف البحث العلمي وخدمة المجتمع التي تعد من الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات.

كما نجد انخفاضاً نسبياً للجوانب النوعية للنظام التعليمي وانخفاض مستوى الخريجين؛ وعدم قدرة المؤسسات على تكيف مناهجها وبرامجها مع المتغيرات السريعة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتغيرات التي تحدث في طبيعة المهن في سوق العمل.

من هنا نقول أنه في الوقت الذي تتغير فيه الجامعات العالمية بسرعة غير مسبوقة، تبقى جامعاتنا في سمتها المحافظة مما يضطرها إلى إعادة تأهيل وتدريب العاملين فيها؛ مع ما يعنيه ذلك من تكريس ظاهرة عدم التوافق بين التعليم العالي وحاجات المجتمع الفعلية للتنمية والأزدهار؛ والى هدر كبير في الجهد والمال؛ والى تصاعد البطالة؛ ويدفع الكثير من الخريجين الى الهجرة طلباً للرزق. هذا دون أن ننسى أن بطالة خريجي الجامعات أقسى من العاطلين الأميين.

أما إذا اتينا على المحاور التي من خلالها تناولت التنمية البشرية التعليم فأنا سنجد أن هناك ثلاثة محاور رئيسة اهتمت بها وهي:-

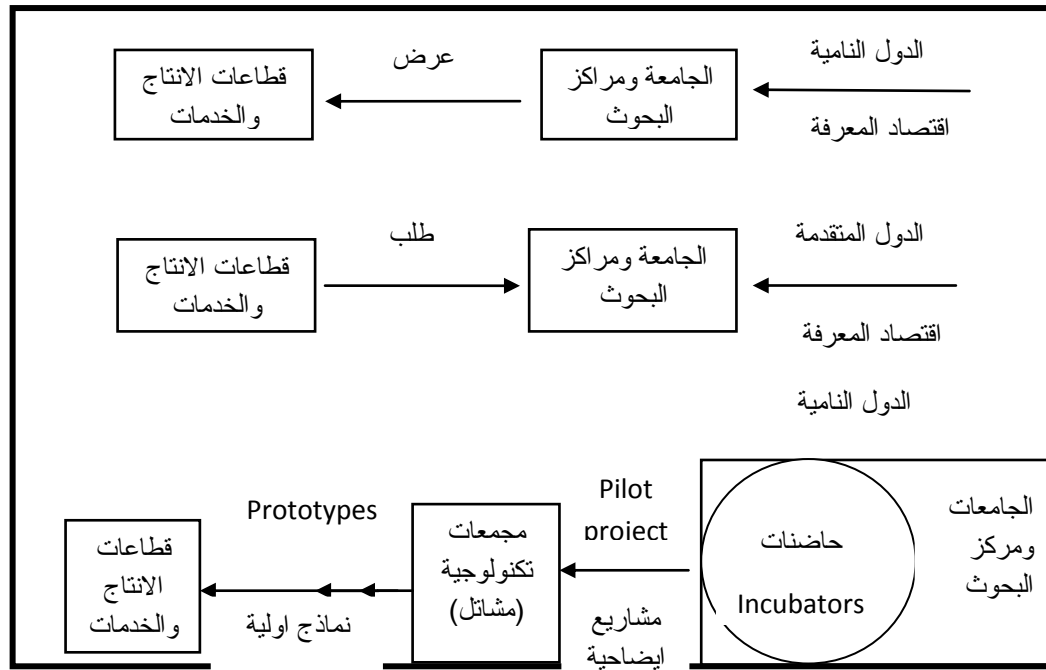
المحور الأول:- اهتمت بتوفير التعليم كأداة لاكتساب التقانة (التكنولوجية).

المحور الثاني:- ركزت على ربط التعليم بإحتياجات سوق العمل.

المحور الثالث:- طرحت التعليم كحق اساسي يهدف الى تحسين وضع البشر وليس فقط تحضير البشر للعمل. (٢) عبد الفتاح ، محمود جسن ، ٢٠٠٣، ص ٣٠.

نلاحظ أن المحور الثالث يؤكد أن التعليم عنصر مهم في التنمية البشرية يستهدف تغيير الانماط السلوكية، والتصرف العقلاني بشؤون الحياة، وتطوير التفكير الخاص والعام للإنسان، وأن هذا الرافد الحيوي لم يعد يتصل بمهمته في التعليم والتعلم في بديهياته فحسب وإنما اصبح ذا اتصال واسع بشبكة الاستثمار للرأسمال البشري، والمادي، وتنمية المهارات البشرية سواء ماكان منها على صعيد سنوات الدراسة أم مايليها من سنوات العمل والانتاج. ثمة قضية تجدر الإشارة إليها في هذا المجال، إذ بينما ينشأ الطلب على إنتاج العلم في الدول المتقدمة من قبل القطاع الخاص. وهوما لا يتوافر في الدول العربية، إذ بموجبها يمكن أن تكون المؤسسات الأكاديمية: الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث بمنزلة حلقة الوصل بين اقتصاد المعرفة والقطاع الخاص، أي التحرك في اتجاه معاكس لذلك في

الدول المتقدمة من حيث قيامه على مبدأ العرض من قبل المؤسسات العلمية الى القطاع الخاص الذي عادة لا يدرك الفرص العديدة للأستثمار في مجال اقتصاد المعرفة. يتطلب تحقيق ذلك أن يتم التوسع في إقامة الحاضنات prototypes لإثبات جدواها فنياً واقتصادياً، وغالباً ما يتم ذلك في المشاتل التكنولوجية، وذلك تهيئة لعرضها على القطاع الخاص (\*). (١) مصطفى ، عدنان ياسين ، ٢٠٠٩، ص ١٦. علينا أن نعيد النظر في مسألة تحديد وظيفة الجامعة في المجتمع. ومن هنا تأتي أولوية التفكير في عقد مؤتمر وطني تطرح فيه تصوراتنا لوظيفة الجامعة في المجتمع. ويجب عدم الهروب من هاجس الحريات خصوصاً في هذه المرحلة التي يقع فيها الطالب بين إلزام الحكومة ونار المجتمع. فالثقافة أصبحت في كثير من الأحيان خطراً على الإنسان في هذا المجتمع فالأستاذ والطالب مراقب ومحاصر ومستهدف، والاحصاءات التي تعكس التضحيات الجسام كثيرة في هذا المجال.



(\*): - يبين علاقة الجامعات ومراكز البحوث بإقتصاد المعرفة.

وقد انتقد (عبدة سنة ١٩٨١) هذه المؤسسة على طول الوطن العربي بقوله: - من أهم مظاهر التخلف في الوطن العربي هو تخلف هذه المؤسسة التي نسميها الجامعة، فليس هنالك من المحيط الى الخليج جامعة واحدة بالمفهوم الحديث للجامعة. أن مانسيميا بالجامعات ليست ألامدارس للتعليم العالي يمارس فيها التعليم بواسطة التلقين والتبشير والوعظ ودراسة الكتب الكلاسيكية فقد احرزت هذه الجامعات قيادات هزيلة لم تتمكن من احراز إي تغير جذري في البنية التحتية للمجتمع العربي، كما انها لم تتمكن من القيام بالثورة العلمية هذه الثورة الضرورية لانتشال الإنسان العربي من كهوف الأسطورة الى شمس المعرفة أما (عقل سنة ١٩٨٥) فقد أكد أن التعليم يوظف عند اعادة إنتاج

التخلف لان نوع الفرد يتوقف على ماتقدمه له المؤسسة التعليمية وقد عقدت ندوة في عمان تحت عنوان ((حول التعليم العالي الذي تريده)) واعتبرت الندوة ان التعليم العالي كنظام متكامل يشمل الجامعات والمعاهد العليا والكليات والمؤسسات البحثية والمراكز العلمية المتخصصة , هو العمود الفقري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لأي أمة من الأمم وأن التعليم العالي يلعب دوراً حيوياً بين الأمم لأن التنافس على البقاء بين الأمم سيكون مرتكزاً على القوة الاقتصادية والحضارية القائمة على الإنتاج لا يمكن تحقيقه وتصعيده إلا بالاستناد الى قاعدة اجتماعية ومؤسسة عريضة من العلوم والتكنولوجيا ويؤدي التعليم العالي المتطور والمتجدد محلياً فيها حجر الأساس.

ويشمل ذلك مختلف العلوم التطبيقية والإنسانية وإن الجامعات في الدول النامية تقوم الى جانب البحث العلمي والتدريسي والخدمة العامة بإعداد القياديين في مختلف المجالات ويتوجه المجتمع فيها مما يجعل دورها في التأثير على المجتمع محورياً وعلى جانب كبير من الأهمية.

أما فيما يخص عمل الجامعة في البيئة الموجودة فيها فقد وصف الجرباوي سنة ١٩٨٦ الجامعات في الدول المتقدمة بقوله أن الجامعات الموجودة في البيئة الصناعية تهتم بالتخصصات الصناعية وإن الجامعات الموجودة في بيئة زراعية تهتم بتخصصات وبحوث تهتم بتحسين المجال الزراعي وهذه بالطبع إشارة واضحة للجامعات فيما يمكن أن تفعله وتقدمه للبيئة التي تكون فيها وأن الجامعة اليابانية تعكس المجتمع الياباني والجامعة الألمانية تعكس المجتمع الألماني. (١) العسكري ، وعد ، ٢٠٠٧ ، ص ٩

## المبحث الرابع

## الدور الثقافي للجامعات

## الدور الثقافي للجامعات:-

في ضوء ماتمهد عن تنامي الأهتمام بدور الثقافة , لا يبدو غريباً أن يحظى الدور الثقافي للجامعات باهتمام متزايد من لدن مؤسسات الدولة والقيادة السياسية في البلد. وتعود أهمية الدور الثقافي للجامعة اجمالاً الى أهمية الثقافة وضرورتها لحسن اداء الجامعات لسائر مهامها الأساسية ووظيفتها الأساسية وذلك على نحو ما تبينه النقاط التالية:

١- العلاقة بين الثقافة والعلم: على النقيض مما قد يبدو للبعض تعد العلاقة بين الثقافة والعلم, والذي تتمحور حوله (العلم) المهام الأساسية للجامعة, علاقة متبادلة اقوى بكثير جدا مما يتخيله البعض الآخر ونظراً لقوة ووثوق هذه العلاقة فإن اختلالها على اي نحو كان لا بد وأن ينعكس سلباً على كل من الثقافة والعلم ويمكن إلقاء الضوء على هذه العلاقة من خلال التذكير بأن العلم هو أساساً نتاج ثقافي حجماً ونوعاً, كما تمثل الثقافة عاملاً أساسياً في توجيهه و توظيف العلم سلباً وإيجاباً بينما يكرس العلم عقلانية الثقافية. (١) عبد المعطي , عبد الباسط, ١٩٩٥, ص ٢٩٢.

٢- العلم نتاج ثقافي: معلوم ان العلم ينمو ويتطور حيث ينشط البحث والبحث وان كان يستعين بالعلم إلا أنه في حد ذاته ليس علماً بقدر ما هو سلوك يصدر اساساً عن دوافع ذاتية أو فطرية تدعمها وتعززها أو تضعفها وتوضحها الثقافة. فمن توافرت له ثقافة داعمة للبحث تعزز لديه دافع البحث ونما علمه ومن كانت ثقافته ثقافة مناهضة للبحث ضعف دافعه الذاتي للبحث وقل علمه. ثم أن الثقافة تشكل السلوك البحثي وتوجه الرغبة في العلم فالذي تحذوه وتغلب عليه الثقافة العلمية يتوجه دافع البحث لديه نحو العلم, والذي تحذوه وتتملكه الثقافة الخرافية يتوجه دافع البحث لديه نحو الخرافة والاساطير ونوع الثقافة يشكل طبيعة العلم حيث إن الثقافة الإبداعية تشجع الابتكار والإبداع العلمي بينما الثقافة التقليدية لاتشجع الإبداع العلمي وتكرس نزعة التلقي والتقليد -وان جاز التعبير- الاستهلاك العلمي. (٢) كوسن, واصف, ١٩٨٠, ص ٤٠.

الجامعات هي اكثر المؤسسات المجتمعية التي تتوفر فيها الفئات العمرية ذات الطاقات الإنتاجية المجهزة وتتمتع أكثر من غيرها بحرية نسبية في التفكير والتعبير وفي الحركة والتفاعل مما يجعل منها قاعدة إطلاق العنان لإبداع الإنسان. لذا تطرح اليوم وبشدة تحت ضغط الشعور بالثغرة المتزايدة التي يفتحها تقدم الثورة التقنية والمعلوماتية في مسيرة التحديث المجتمعي, مسألة تطوير البحث العلمي في جامعاتنا ومؤسساتنا وتنكشف للمسؤولين وللرأي العام وما تمثله النتائج المترتبة على تخلف هذا القطاع والأهمية الحاسمة لتطور قطاع البحث العلمي في ولوج عصر هذه الثورة او على الأقل في تجنب البقاء على هامشها او بعيداً منها, وقد اصبح البحث العلمي اكثر من اي حقبة تاريخية سابقة بالفعل ميدانا رئيسيا من ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية, او الحضارية ومن علامات الصحة ما يبرز اليوم في دول العالم كافة من رغبة حقيقية في مناقشة هذا الموضوع, والسعي لبلورة

الإشكالية المتعلقة به، والاجابة عنالتساؤلات الكبيرة والعديدة التي تثيرها تنمية البحث العلمي ومعالجة العوائق التي تحول دون نهضة.ويطرح موضع البحث العلمي في إطار هذه الإشكالية مسائل عديدة: أولها تحديد المشكلة التي يتعين معالجتها بالضبط وتوضيح المناهج المستخدمة في هذه المعالجة، وفي مقدمتها العلم والبحث والمجتمع العلمي والسياسة العلمية والثقافية والمعرفة والمثقف والدولة وغير ذلك من المفاهيم التي يتطلب تحليل الوضع العلمي استدعاءها والتعامل معها.

وتعد مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث ادوات النهضة الأساسية لارتباطها بتنمية العنصر البشري والذي يعتبر محور النهضة وقوامها. والاهتمام بهذه المؤسسات والمراكز لم يعد خياراً للأمم الناهضة أو التي تريد النهوض. وعليه فلا بد من استراتيجية شاملة لمراجعة واقع مؤسسات البحث العلمي ومراكز البحوث في ظل مشروع تنموي متكامل يكون التعليم أحد مكوناته الأساسية، وفي ظل المتغيرات العالمية الحديثة في عصر العولمة يعد التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي من أبرز المؤشرات على سلامة العلاقة بين قطاع التعليم وسوق العمل، وبالتالي يعد من اهم مراحل المواعمة بين احتياجات التنمية ومخرجات التعليم العام والعالي في المجالات والتخصصات المختلفة. (١) كدنز ، انتوني ، ٢٠٠٥، ص٥٤٥.

وكما سبق القول هنالك اصلاً علاقة قائمة بين العلم والثقافة وان كلا من الثقافة والعلم يحتاجان الى بعضهما. وبينما من المسلم به أن من شأن تعزيز وترشيد العلاقة بين أي طرفين يحتاجان لبعضهما ان يفيد ذلك الطرفين لا يبدو أن هنالك مؤسسة أكفا وانسب من الجامعات لتصدر الجهود اللازمة لتحقيق مهمة تعزيز وترشيد العلاقة بين العلم والثقافة فليس هنالك مؤسسة اخرى يلتقي منها العلم والثقافة مثل التقائهما في الجامعات، فالجامعة هي معقل العلم ومدرسة الثقافة وملتقى خيرة العلماء وقبلة صفوة المثقفين ومجمع نخبة طلاب العلم والثقافة مما يجعلها المكان الأنسب للحوار بين العلم والثقافة وحيثما يستقيم ويزدهر الحوار بين الثقافة والعلم يكون المكان المناسب لبلورة وتجسيد التصور المناسب لتعزيز وترشيد العلاقة بين الثقافة والعلم وترجع الكثير من الدراسات أسباب التخلف في مجال البحث العلمي الى:-

- ١- غياب الاقتناع الحقيقي بالعلوم الأساسية والتطبيقية لدى الكثيرين كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية.
- ٢- غياب الاعتماد على الذات في العلوم والتقانة، وعدم الايمان بالقدرة الذاتية في التعامل مع العلوم والتقانات المتقدمة.
- ٣- ضعف الأطر القانونية والمؤسسية والتشريعية التي تشجع على البحث وتدفع عجلة التطور على الصعيد الوطني.
- ٤- ضآلة الأستثمار في البحث العلمي ففي الوقت الذي تخصص فيه الدول الصناعية حوالي ٢٪ الى ٣٪ من مجموع الدخل القومي للبحث العلمي، نجد أن النسب في الدول العربية لاتتجاوز ٠,٥٪ حتى عام ٢٠٠٠.

٥- قلة عدد الكفاءات القادرة على البحث، وعدم وجود سياسات واضحة، وعدم توفر قاعدة للبيانات، وضعف التفاعل الايجابي بين البحث ومؤسسات الانتاج، ونقص التدريب على البحث العلمي ومناهجه. (٢) بدوي، احمد زكي، ١٩٧٨، ص ٢٢٤

#### المبحث الخامس الجامعة والتقنيات الحديثة

##### العولمة و الجامعة:-

لقد تمخضت العولمة بألياتها المعروفة الى تجاهل دور الجامعة أو على الأقل اعتباره دوراً ثانوياً، بسبب تركيزها على مطالب السوق والجودة والتكنولوجيا وأختزال قدرة الدول على تقرير مصائرنا وتخفيف اعبائها ومسؤولياتها، وفتح باب الاستثمار للقطاع الخاص والأجنبي في التعليم العام والجامعي. وقد صاحب ذلك شيوع مقولة ان التعليم الخاص والأجنبي أفضل واجود من التعليم الرسمي، كما شاع الحكم على كفاءة التعليم الجامعي بمعيار واحد، هو ملائمة لاحتياجات سوق العمل، مع ماضي هذا السوق من اختلالات وفساد محلياً وعالمياً.

إن نظام العولمة، وتدايعاته التربوية والتعليمية والاجتماعية التي أشرنا الى بعض مظاهرها في انتشار موجات التعليم الخاص والأجنبي، وفي رسائل الفضائيات التلفزيونية لاتعبأ كثيراً بقضايا الصالح العام والمصالح المرسله، بل تسعى بطرق مباشرة وغير مباشرة الى اقتلاع الفرد من جذوره، والى خلخلة التماسك الاجتماعي وثقافته المشتركة، الى جانب إثارة النزعات الطائفية والعرقية وقد ادت فعلاً الى تنامي موجات هجرة الأدمغة الى الخارج أو على الأقل الى أحلام الهجرة التي تراود الشباب وتشل فاعليتهم في الأوطان. (١) كدنز، انتوني، ٢٠٠٥، ٥٤٤.

لقد ادت العولمة الى زيادة التناقض في اهداف التعليم الجامعي بين اولويات تكوين المواطن في مواجهة اولويات التركيز على تكوين الفرد في شخصيته العلمية تحت مضلة دعاوي التكنولوجيا ووسائلها. ولعل في هذه المفارقة والتحول في منظومة الأولويات التعليمية ما دعا الباحثين والمفكرين الى دق ناقوس الخطر، ومن بين هؤلاء الدكتور حسين كامل بهاء الدين في كتابه (الوطنية في عالم بلا هوية - تحديات العولمة). ولعل هذا ما يبرز من تأكيد بأعتبار التعليم قضية امن وطني، وعلى انه اداة رئيسية في تنمية الهوية و الخصائص الوطنية والقومية.

نعف هنا قليلاً لنقول إن قضية الموازنة بين تكوين الفرد العالمي وتنمية المواطنة ودعم مقومات حيوية الهوية والثقة في إمكاناتها وابداعاتها وتعبئة طاقاتها في التنمية المستدامة، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للنظر في شروط قيام جامعة المستقبل وتترجم المقولة الصينية في هذا الإطار المضامين الحقيقية للقضية (لنجعل كل ما هو عالمي محمود في خدمة ما هو وطني منشود).

وما دامت الوظائف الأساسية للجامعة تتركز على التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فإن خدماتها للمجتمع اليوم تعد أبرز أركانها الأساسية، حيث توسعت مستويات الخدمات التي تقدمها



ولاسيما في العقود الثلاثة الأخيرة بحيث أصبحت الجامعات مركزاً رئيسياً من مراكز الثورة التقنية والعلمية التي يشهدها العالم المتقدم حالياً، فكان لملاكاتها العلمية ومختبراتها ومراكز البحث العلمي فيها الدور المتميز في هذا المجال.

وتجدر الإشارة هنا أنه مع بدايات عصر المعلومات تم تطوير فلسفة جامعية جديدة أشد ارتباطاً بالتقانة العالمية والتي تخصص في الحافات الأمامية للعلم والصناعات المستقبلية. وهنا نشير الى التجربة التي أنشأها فرد ترمان عميد كلية الهندسة في جامعة ستانفورد (الخاصة) عام ١٩٥١ الذي سمي في حينها بمنتزه البحوث Research Park ثم عرف بعدئذ بأسم وادي السليكون وهو ما يسمى اليوم أيضاً بمنتزه العلم Science Park أو مدينة العلم. فقد أقيمت قرب جامعة ستانفورد في جنوب سان فرانسيسكو في كاليفورنيا مراكز للبحوث العلمية المتقدمة وصناعات ريادية تعتمد على الابتكارات وعلى نتائج البحث والتطوير. وحققت هذه المنظومة تبادلاً سريعاً جداً للمعلومات بين الجامعة ومراكز البحوث والصناعة الريادية. وقد انتشرت هذه الفلسفة في الولايات المتحدة حيث أقيمت مايزيد على ١٥٠ مدينة علم حتى العقد الأخير من القرن الماضي.

لقد اوصلت الثورة العلمية والتقنية وثورة الاتصالات العلم الى أن يكون عنصر إنتاج فضلاً عن عناصر الإنتاج الأخرى، كالأرض ورأس المال والعمل والتنظيم.

وهذا العنصر الجديد المهم لاينفذه إلا ذوو الكفاءة والإعداد العلمي العالي والعمل الرصين من الباحثين والمفكرين والعلماء والتقنيين الماهر. لذا فقد اصبحت الجامعات مصدراً لهذه الكفاءات وبناء قدرات الملاكات الأخرى في حقل العمل بالمعارف والخبرات الجديدة مما قاد الى توسع خدمة المجتمع كوظيفة من وظائف الجامعات.

وانطلاقاً من أن الإصلاح الثقافي هو المدخل السليم للتنمية والتغيير، يمكن تقديم الكثير من الأدلة على حالات نهوض مجتمعي في العديد من البلدان تظهر أن النهضة أنطلقت أساساً من إصلاح البنائ التربوية والثقافية الذي أسس لحدائثة غير قابلة للارتداد. فالنهوض المجتمعي هو نتاج نضج في البنى الثقافية والتربوية أولاً، وهي تقاس بالمرحل غير القابلة للارتداد، وتؤسس كل منها لمرحلة أكثر تطوراً وثباتاً من سابقتها، وقد اقترنت بكثير من مظاهر التحديث على المستوى العمراني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فتجاوزت بسرعة معوقات التنمية والتغيير الشمولي التي تمنع تحول حركة التحديث فيها الى حدائثة مكتملة، وأقامت دولاً عصرية على أسس نظم قانونية سليمة تعتمد معيار الكفاءة الشخصية والنزاهة والولاء للوطن. [Ari 1987]

وليس من شك في ان العراق اليوم بحاجة ماسة الى الاستفادة من التجارب الناجحة وخصوصاً تجارب دول جنوب شرق اسيا، التي تمثل الأقرب إلى منظوماتنا المجتمعية والثقافية.

أن التعليم ماهو إلا منظومة فرعية من نظام اكبر هو البنية المجتمعية، وبالتالي فهذه المنظومة الفرعية تصح بصحة الجسم الكبير وتمرض بمرضه، ومعنى هذا إن المجتمع إذا كان متخلفاً فسوف تشيع علل التخلف في التعليم نفسه، سواء في الفلسفة أو الأهداف أو في التنظيم او مناهج التعليم

أو إدارته، ومن ثم يعمل التعليم على إعادة إنتاج مفاهيم وأساليب وقوى بشرية تكرر التخلف وتعززه.

#### الفجوة المعرفية و الجامعة:-

يعد اكتساب المعرفة احد الاحقيات الإنسانية الأساسية التي يقوم للبشر حق أصيل فيها لمجرد كونهم بشراً.

ويعد أكتساب المعرفة كذلك سبيلاً للتنمية الإنسانية في جميع مجالاتها. فالتنمية الإنسانية، من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين إلى حالات أرقى من الوجود البشري تؤدي بدورها إلى ارتفاع منظومة اكتساب المعرفة.

من هنا يمكن القول ان المعرفة في العصر الراهن من تطور البشرية، هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى: الحرية ، والعدالة ، والكرامة الإنسانية. وفي المجتمع العربي عموماً، والمجتمع العراقي خصوصاً، فان تعزيز الابعاد الثقافية المعرفية، المرتبطة بقضايا التنمية، تكتسب أهمية قصوى، إذ أن نقل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى حيز النقاش - ومن ثم الفعل - المجتمعي، تكسبها دفعاً للأمام. إلا انه ينبغي، مع ذلك، الاعتراف بوجود مشكلتين مرتبطتين تكبحان هذا التوجيه: تتمثل الأولى منها بالإطار المعرفي السائد والقائم على ثقافة ترزح تحت مخلفات الماضي. اما الثانية فتتمثل في عدم فاعلية منظومات اكتساب المعرفة في المجتمعات العربية عموماً. (١) العكل ، ايمان صبري ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٠ .

إن تسارع التقدم العلمي بفضل ثورة الاتصالات والمعلومات زاد من اتساع الفجوة المعرفية بين أولئك الذين يولدون المعرفة وبإمكانهم الوصول إليها. وبين بقية الناس، وخصوصاً في بلدان الجنوب، مما يتطلب حشد كل الطاقات والإمكانات واستغلال الموارد التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجسر الفجوة المعرفية التي تعمل على تصدع المجتمع الإنساني، الامر الذي يدفع بالتعليم والمجموعة العلمية للالتحام مع التيار الرئيسي حيث ستعم المنفعة البشرية جمعاء. من هنا فلا بد إذاً من إقامة توازن بين ثوابت الأصالة ومعطيات الحداثة، وكذلك توازن بين الكرامة الإنسانية وحرية البحث والتضامن الإنساني كي نتغلب على سوء التنمية وتحسن نوعية الحياة ووضع البيئة.

وهنا نجد من المناسب ان نفرق بين مجتمع المعلومات (Information Society) ومجتمع المعرفة (Knowledge Society) ( Knowledge Society ) الاول يركز على النسق التكنولوجي الاتصالي، أما الثاني، فهو مفهوم اعمق واشمل يقوم على استغلال المعرفة كأهم مورد لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية والنماء الاجتماعي بصفة عامة. ويتمحور مجتمع المعرفة حول بناء القدرات ( Capacity Building) للبحث عن المعلومات وتنظيمها ومعالجتها وتحويلها والأهم من هذا كله أستخلاص المعرفة من كم المعلومات الهائل من أجل تطبيقها لأغراض التنمية الإنسانية. فضلاً عما تسهم به المعرفة في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، تمثل صناعة المعرفة قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته، يشمل - على سبيل المثال :- البحوث والتطوير، وصناعة البرمجيات وصناعة الإعلام والإنتاج الإبداعي. (٢) رحومة ، علي محمد، ٢٠٠٥ ، ص ٧٧.

إن مجتمع المعرفة يتجاوز النفاذ الى المعلومات وإتاحتها للجميع، الى تحويلها الى موارد ملموسة من المعارف النظرية والتطبيقية والأساليب الهندسية والتكنولوجية والتنظيمية التي تسهم بصورة مباشرة في التنمية المستدامة للمجتمع، وتضمن توفير الاحتياجات الضرورية وتكفل الحريات الأساسية للجميع لذا فان شروط بناء مجتمع المعرفة يتطلب توفر شروط ومقومات عديدة على نطاق بالغ الاتساع، يكاد يغطي جميع جوانب المنظومة المجتمعية، والتي تشمل أمور السياسية والاقتصاد والتعليم ومنظومة القيم والمعتقدات والعلم، والتكنولوجيا، والاعلام، وكذلك العلاقات التي تربط المنظومة بخارجها. ولكن جانب من هذه الجوانب أبعاد التنمية التي طرأت عليها تغيرات جذرية بفعل المتغير المعلوماتي.

ثمة قضية تجدر الإشارة إليها، هو أن تكنولوجيا المعلوماتية أدت الى تقليل كلفة ادوات إنتاج العلم وعلى رأسها الكمبيوتر الذي حقق في هذا المجال المعادلة الصعبة. تناقص الكلفة مع زيادة الإمكانيات، وتوافر المعامل الافتراضية. Virtual lab التي لاتقارن كلفتها بكلفة المعامل الحقيقية الباهضة التكاليف. من هنا فإننا بحاجة اليوم الى تصنيع الإنسان المبدع المنجز المبادر. ويشهد تاريخ العلم ان كثيراً من أنجازاته الضخمة تمت بوسائل رخيصة. ونكتفي بالإشارة الى ثلاثة أمثلة بسيطة هي:-

الأول: نموذج الحلزون المزدوج الذي بناه واطسون وكريك من شرائح الصفيح والأسلاك.

الثاني: الرياضيات البيولوجية Biomath التي دشنها كلير وسيغلر باستخدام الورقة والقلم.

الثالث: عصيات كوخ التي اكتشفها العالم كوخ بإمكانات بسيطة معروفة.

وكيف لن ننسى ان الكثير من أنجازات صناعة الكمبيوتر والبرمجيات تمت في الكراجات والإنفاق والتوقعات الحالية تؤكد إن الإنسان سيتمكن قريباً من شراء جهاز تحليل شخصي لتحديد تتابعات حامض الـ D.N.A في إطار ماتقدم، ومادمننا نعيش في عصر المعلومات، ينبغي أن يكون المجتمع العراقي قادراً على التفاعل مع معطيات الثورة المعلوماتية وأن يكون هدف المؤسسات التعليمية والبحثية تحقيق تفاعل إيجابي مع مجتمع المعلومات فليس من قبيل المصادفة ان البلاد الغنية والمتقدمة هي تلك التي تتمتع بغنى ووفرة في مصادر المعلومات، والعكس صحيح، فحيثما تندر المعلومات يزداد الفقر والتخلف، فالمعرفة لن تكون أساس القوة فقط وإنما أساس الرخاء ايضاً. (١) مصطفى، عدنان ياسين، ٢٠٠٩، ص١٦.

وهنا لابد من الاعتراف إن المستخدمين لأجهزة الحاسوب من قبل أساتذة الجامعة في العراق لا يزال محدوداً ولايقارن بمستوى مستخدمي الحاسوب في البلدان المتقدمة، ومن ثم يجب ألا ندخر جهداً في صنع مجتمع غني بالمعلومات إذا أردنا ان نتطور ونتقدم. من هنا ينبغي التأكيد على أهمية: إطلاق حرية التعبير، وضمان الحريات الأساسية، ووجوب المشاركة الجماعية، وضرورة الحشد المجتمعي والتكامل الثقافي والتأكيد على أهمية التكامل المعرفي. لقد بات واضحاً ان ثورة المعلومات أكدت سطوة

المعرفة العلمية والتكنولوجية، مفضلة إياها على غيرها من صنوف المعرفة، مثل المعرفة المحلية، والمعرفة الذاتية ومعرفة الخبرات العلمية، والمعرفة الذاتية ومعرفة الخبرات العلمية، ومعرفة التقاليد الشفهية من هنا فإن الفجوة المعرفية تمثل القوة التي تفصل بين العالم المتقدم والعالم النامي من حيث قدرته على تفصيل دورة اكتساب المعرفة المشار إليها انفاً لتحقيق أعراض التنمية وبناء القدرات الذاتية لاقتفاء موارد المعرفة وتوظيفها وإنتاجها وتقاس الفجوة المعرفية بعدة مؤشرات منها:

- نسبة عدد العلماء والمهندسين الى اجمالي عدد السكان.
- عدد براءات الاختراع والتراخيص الممنوحة والبحوث المنشورة.
- نسبة الالتحاق الى التعليم العالي.

لقد أظهرت العديد من الدراسات الارتباط الوثيق بين التنمية والمعرفة، وان نجاح عمليات التنمية مرتبط بقدره الدول على بناء مجتمع المعرفة الذي يمثل فيه التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً ركيظه الأساسية.

وقد اثبتت دراسة حديثة اجريت لبحث العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في ٦٦ دولة نامية ان التعليم لا يؤثر بقوة فقط في النمو الاقتصادي، ولكن الاستثمارات بصفة عامة تصبح ايضاً ذات أثر محدد على معدل النمو الاقتصادي إذا أبتعد تركيزها على الاستثمارات في التعليم. وهنا لابد من القول إن مفهوم التربية من أجل القيمة المستدامة لم يعد خياراً فحسب بل بات اولوية ملحة. ومن هنا جاء اعتماد الأمم المتحدة للعقد العالي للتربية ٢٠٠٥-٢٠١٥ من اجل التنمية المستدامة.

ان النهوض المجتمعي الذي تحقق في تجارب التحديث الاسيوية أنطلق أساساً من إصلاح البنى التعليمية والتربوية والثقافية الذي أسس لحدثة غير قابلة للارتداد، لقد أصبح التعليم الهاجس الأول للإنسان في دول النور الآسيوية، فحسب العلم والمعرفة والاهتمام المجتمعي بقضية التعليم جعلها تعيش نشوة هذه الرؤى والأحلام وتعمل بشكل دؤوب نحو تحقيقها. ويذكر الدكتور عبد العزيز الحرفي كتابه التربية والتنمية والنهضة، انه اثناء زيارته لمعهد تطوير التعليم بكوريا، سأل مدير المعهد : ما أكبر إشكالية تواجهونها في تطوير التعليم فقال: مبالغة الشعب الكوري في قيمة التعليم... وهذا قد تسبب في زيادة الأعباء النفسية والضغط الاجتماعية على الاطفال وتسبب في تحميل ميزانيات الأسر لأعباء مالية كبيرة تدفع للتمدرس خارج المدرسة لتغطية دروس خصوصية أو دراسة مواد إثرائية وغيرها.

الاستنتاجات

في ضوء نتائج البحث يمكن تقديم الاستنتاجات الآتية:

- ١ - لا يوجد تنسيق بين التخطيط الجامعي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
- ٢ - يتم التركيز في الخطط على الكم على حساب النوع.
- ٣ - لا يوجد تخطيط طويل المدى في التنمية الجامعية.
- ٤ - المناهج الدراسية ذات طابع مكثف يطبع عليها الجانب النظري.
- ٥ - لا يوجد قاعدة بيانات دقيقة عن التعليم الجامعي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٦ - هناك علاقة موجبة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية .

التوصيات

في ضوء نتائج البحث يمكن ان نوصي بالاتي:

- ١ - تقديم دراسات تقييمية لفاعلية برامج الجامعة بشكل عام وبرامج الدراسات العليا بشكل خاص.
- ٢ - توجيه الابحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع.
- ٣ - استثمار طاقات التدريسيين في الانتاج والبحث.
- ٤ - تاسيس دراسات عليا تستجيب للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مثل برامج التنمية المستدامة والمعلوماتية.
- ٥ - يجب ان يحقق التعليم الجامعي التوازن في العرض والطلب لسوق العمل .
- ٦ - توعية المواطنين عن طريق المحاضرات والندوات وحثهم لخدمة المجتمع من خلال الجامعة.
- ٧ - التنوع في مجال البحث العلمي لمعالجة اولوية الجوانب الاستراتيجية في ابعاد المنظومة التعليمية لا تقتصر على المناهج وتكوين التدريسيين والمسائل التوجيهية والارشادية بل عليها ان تفتح ميادين التمويل والادارة الحديثة والمعلوماتية والتفاعلات في داخل مجتمع الجامعة فضلا عن تناول مواضيع مختلفة الشرائح الاجتماعية وتغيير انماط التفكير والسلوك وخاصة في حالات الحراك الاجتماعي وظروف الازمات وما يصاحبها من مظاهر العنف والانحراف عن اليات الضبط الاجتماعي.
- ٨ - العمل على خلق حالة توأمة بين الجامعات العراقية والجامعات العالمية وتبادل خبرات التدريسيين من اجل تطوير التعليم الجامعي.
- ٩ - تبادل الخبرات العلمية والبحثية من خلال ارسال طلبة الجامعات من اختصاصات متنوعة الى جامعات علمية في الدول المتقدمة للاستفادة من خبراتهم والاطلاع على تجاربهم.

**Abstract**

The summary : "the university education and human development".

We notice that the issue of development is one of the most important issues in our epoch especially in our country which classify within back ward countries.

When we talk here about the development we don't mean only the development of capitals or the development of products. but the most important thing is the development of mind .if we notice the experience of developed economy and it didn't reach to the wanted aim. because these sides . The highness of the mental rate of the nation is the standard of the nation is the standard of the scientific and cultural advance for this nation .And that is what we have noticed in human societies in general .

We noticed that the relation between the education and the development is a very large relation. It goes back to the contentment of many of economies in the contemporary world . That the issue of education has become inevitable imposed by development . Education is the basic foundation in the cultural building the united. The best proof of this is the witness of some developed countries like Japan and Germany . Which came out of the world war in crushing defeat but it could through education defeat but it could through education to reach the upper degree of economic and technological progress.

From here we notice the importance of this research that the fact that higher education will reach the basis of the renaissance of a fundamental pillar of the pillars of modern building states based on new and evolving thought to participate community . In the context of the growing belief that human development of the over all dimensions of the political economic and social . This enhances the openness of the civilizations and cultures between communities.

## المصادر:-

- أحمد ابو ملحم, "أزمة التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار", الفكر العربي, بيروت, معهد الأنتماء العربي, ١٩٩٨, ص ٢١.
- احمد زكي بدوي, "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية", مكتبة لبنان بيروت, ١٩٧٨, ص ٤٢٢.
- احمد صدفي الداجاني, "العرب في مواجهة عالم متغير", ١٩٧٩.
- إيمان صبري العكل, "خدمة الجامعة المبررات المفترضة", ٢٠٠١, ص ٩٩-١٠٠.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي, "تقرير النسخة الأنسانية العربية", ٢٠٠٣, ص ٧٣.
- حامد عمار, "التنمية البشرية في الوطن العربي", سينا للنشر, القاهرة, ١٩٩٢, ص ١٤٣.
- د. أنتوني كدنز, علم الاجتماع, مركز دراسات الوحدة العربية, ترجمة د. فايز الصياغ, ط ٤, بيروت, ٢٠٠٥, ص ٥٤٥.
- د. طارق عبد الرؤف محمد عامر, "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العلمية الحديثة", ٢٠٠٧, ص ٥.
- د. عدنان ياسين مصطفى, "الجامعة والتنمية والنهضة تحديات وفرص", ٢٠٠٩, ص ١٥-١٦.
- د. علي محمد رحومة, "الانترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية", مركز دراسات الوحدة العربية بيروت, ط ١, ٢٠٠٥, ص ٧٧.
- سعيد زيداني, "وطنية المؤسسة الأكاديمية", ١٩٨٥, ص ٦٠.
- عبد الباسط عبد المعطي, "بعض المتغيرات المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي", مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ١٩٩٥, ص ٢٩٢.
- علي الحريايي, "الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع", القدس, جمعية الدراسات العربية, ١٩٩٧, ص ٣٠.
- محمود حسن ومحمد عبد الفتاح, "تقييم دور الجامعة كنظام في بناء شخصية الشباب من منظور قيمي", ٢٠٠٣, ص ٣٠.
- مليجان معيض الثبتي, "الجامعات نشأتها, مفهومها, وظائفها, دراسة وصفية تحليلية, المجلة التربوية", الكويت, جامعة الكويت, ٢٠٠٠, ص ٢١٤.
- واصف كوسن, "العربي المعاصر", منشورات جامعة بيروت, ١٩٨٠, ص ٤٠.
- وعد العسكري, "دور الجامعة في المجتمع", الحوار المتمدن العدد ٢:٧٨, ٢٠٠٧, ص ٩٥-٩٩.
- اشواق عبد الحسن, "الثقافة والتنمية البشرية", دراسة نظرية لبعض المتغيرات الثقافية, بيروت, ٢٠٠٨, ص ٢٥-٢٦.
- Michaelarimitt, "Religious Education and Human Development", First published, printing coltd, Britaln, 1987, p197.